منصة نُمو
NUMO PLATFORM

ملخص الميد ترم لمادة :

ACCT307

منصة نمو
NUMO PLATFORM

الفصل الاول

مفهوم المحاسبة الحكومية :

هي فرع من فروع المحاسبة تقوم على مجموعة من المبادئ والأسس العلمية الخاصة بتسجيل وتبويب وتلخيص العمليات المالية المتعلقة بالنشاط الحكومية بهدف فرض الرقابة المالية والقانونية على إيرادات الدولة ومصروفاتها والمساعدة في اتخاذ القرار.

اهداف المحاسبة الحكومية :
• إمكانية التعرف على الإيرادات الفعلية والنفقات الفعلية ومقارنتها مع الإيرادات والنفقات التقديرية للوحدات الإدارية وتصحيح الفروقات
• تحقيق الرقابة الإدارية الفعالة على إيرادات ونفقات الدولة
• الرقابة على الأصول والممتلكات العامة في الوحدات الإدارية وحمايتها
• توفير البيانات اللازمة عند التخطيط واتخاذ القرار
• الإفصاح عن النتاج المالية للأنشطة والبرامج التي تنفذها الوحدات الادارية
• تزويد الجهات التالية بالبيانات اللازمة لأداء مهامهم: (هيئة الإحصاء – المستثمرون – صندوق النقد الدولي)

خصائص الوحدات الحكومية :
• لا تهدف إلى تحقيق الربح بل إلى تقديم خدمة للمجتمع بمقابل رمزي أو بدون مقابل
• هناك وحدات حكومية إيراديه: مثل وزارة البترول ، ووحدات حكومية غير إيراديه: مثل وزارة التعليم العالي
• لا يوجد أي ارتباط بين إيرادات الدولة ومصروفاتها
• لا يوجد رأس مال للوحدات الحكومية (وهو الفرق بين الأصول والخصوم).

الجهات المستفيدة من المحاسبة الحكومية :	
السلطة التشريعية	تساعد المحاسبة الحكومية على الرقابة على الأنشطة الحكومية ومدى تقيد الحكومة بوحداتها الإدارية المختلفة وزارات دو ائر (...) بالقو انين والأنظمة المالية
الإدارة العليا	تحتاج الإدارة العليا للحكومة (مجلس والوزراء) إلى البينات المالية لتحقيق الأغراض التالية: أ. اتخاذ القرارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ب. تقييم أداء الوحدات الإدارية الحكومية وتحقيق الرقابة الذاتية على أنشطتها وتقوم الانحر افات أولاً بأول. ج. التخطيط طويل الأجل وقصير الأجل
المستثمرون	تساعدهم المحاسبة الحكومية على التعرف على قوة أو ضعف المركز المالي للحكومة
الباحثون والدارسون في مجال المالية العامة	تساعدهم البيانات المالية الحكومية على تقديم ثروة من المعلومات التي يمكن استخدامها في أبحاثهم ودراساتهم.

وظائف المحاسبة الحكومية :

1- الرقابة
2- اعداد التقارير
3- التخطيط

أثر التشريعات في المحاسبة الحكومية

- ❖ توحيد المصطلحات في القطاع الحكومي
- ❖ تجانس أنواع الحسابات
- ❖ تحديد نماذج المستندات والسجلات المحاسبية

اوجبه الشبه بين المحاسبة الحكومية والمحاسبة المالية	
طريقة القيد المزدوج	1
الفترة المحاسبية	2
وحدة القياس النقدي	3
الاستمرارية	4
النظام المحاسبي	5

أوجه الاختلاف بين المحاسبة الحكومية والمحاسبة المالية	
الوحدة المحاسبية	1
مقابلة النفقات بالإيرادات (في المحاسبة الحكومية الإيرادات هي مصدر النفقات وليس العكس كما في المحاسبة المالية)	2
التقيد بالقوانين والأنظمة المالية (المحاسبة الحكومية تتقيد بالقوانين التي تفرضها الدولة حتى وان تعارضت مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها)	3
النظريات المحاسبية	4

أوجه الشبه بين القطاع الحكومي والتجاري	
يقوم كلاهما بإنتاج وتوزيع السلع والخدمات لإشباع حاجات المستفيدين وفي بعض الحالات يقدمان نفس الخدمة مثل الخدمات الطبية والتعليمية	1
يقوم كلاهما باستغلال واستهلاك موارد الدولة المتاحة	2
يتنافس كلاهما على الحصول على أموال المستثمرين	3
يعتبر كل منهما جزءاً من نفس النظام الاقتصادي ويستخدمان موارد متشابهة لتحقيق أهدافهما	4

أوجه الاختلاف بين القطاع الحكومي والتجاري		
1	الارباح	النشاط الحكومي لا يهدف إلى الربح إطلاقاً، في حين نجد أن الربح يشكل هدفاً أساسياً للقطاع التجاري،
2	الموارد المالية الأساسية	يحصل القطاع التجاري على الموارد المالية الأساسية عن طريق أصحاب النشاط، وبما يقدمونه من رأس مال نقدي أو عيني. في حين لا يوجد رأسمال في القطاع الحكومي ، ويعتمد على ما يتم تحصيله من ضرائب ورسوم وعوائد صادرات مختلفة إضافة إلى ما قد تحصل عليه بعض الدول من مساعدات ومنح
3	الشخصية المعنوية	تتمتع بعض مشاريع القطاع التجاري بالشخصية المعنوية مثل الشركات المساهمة وهذه الشخصية مستقلة عن شخصية أصحابها . في حين أن الوحدات الإدارية الحكومية (وزارات، دوائر....) لا تتمتع بمثل هذا الاستقلال لكونها تمثل جزءاً من الهيكل التنظيمي للحكومة اقتضته طبيعة التخصص الإداري والفني لكل وزارة أو دائرة

م	العبارة
١	المحاسبة الحكومية هي فرع من فروع المحاسبة تقوم على مجموع من المبادئ و الأسس العلمية الخاصة بتسجيل وتبويب و تلخيص العمليات المالية المتعلقة بالنشاط الحكومي
٢	لا يوجد رأس مال للوحدات الحكومية
٣	تهدف المحاسبة الحكومية إلى فرض رقابة مالية و قانونية على إيرادات الدولة و مصروفاتها و تهتم بالربح أو الخسارة لأنها تهدف إلى تقديم خدمات
٤	تعتبر القوانين والوائح التشريعية المرجع الاساسي للمحاسبة الحكومية حتى وان تعارضت مع معايير المحاسبة المقبولة قبولة عاما
٥	من أهداف المحاسبة الحكومية فرض الرقابة المالية و القانونية على مصروفات الدولة
٦	تهدف الجهة الحكومية إلى فرض الرقابة القانونية
٧	المحاسبة الحكومية لا تفرق بين المصروفات الإيرادية و المصروفات الرأسمالية حيث أنها تقفل في الحساب الختامي
٨	المحاسبة الحكومية تحسب اهلاكات الأصول الثابتة
٩	ليس للجرد معنى في المحاسبة الحكومية ولا يتعدى كونه إجراء اداري للتحقق من سلامه الأصول

الفصل الثاني (الوحدات الحكومية)

تعريف وحدات الجهاز الحكومي :

تشمل الوحدات الحكومية كل الوحدات الحكومية المتمثلة في الوزارات والمصالح الحكومية والمستشفيات والمدارس العامة (لجميع أفراد المجتمع) والخاصة (لفئة محدودة من المجتمع) وأي هيئات اجتماعية أخرى لا تسعى لتحقيق الربح.

وبما أن هذه الوحدات لا تسعى لتحقيق الربح لأي مالك فإن حقوق ملكيتها تتصف بأنها غير قابلة للبيع والمتاجرة

خصائص الوحدات الحكومية
1- لدى الوحدة الحكومية في العادة سلطة تدبير الأموال بجباية الضرائب أو التحويلات الإجبارية من الوحدات المؤسسية الأخرى.
2- تنفق الوحدات الحكومية عادة ثلاثة أنواع من الإنفاق النهائي
أ- تتألف الفئة الأولى من النفقات على توفير خدمات جماعية للمجتمع بالمجان، مثل الإدارة العامة والدفاع وتنفيذ القوانين والصحة العام
ب- الفئة الثانية تتألف من نفقات على توفير سلع وخدمات بالمجان، أو بأسعار ليست ذوات دلالة اقتصادية، إلى الأفراد والأسر
ت- تتألف الفئة الثالثة من أموال محولة تدفع إلى وحدات مؤسسية أخرى، بغية إعادة توزيع الدخل أو الثروة.

أنواع وحدات الجهاز الحكومي:

اولا: الحكومات كوحدات مؤسسية

ثانيا: القطاع الحكومي العام

مكونات القطاع الحكومي العام :

أ. جميع وحدات الحكومة المركزية أو حكومة الولاية أو الحكومة المحلية.

ب. جميع صناديق الضمان الاجتماعي على كل مستوى من مستويات الحكومة.

ج. جميع المؤسسات غير الهادفة للربح المنتجة غير السوقية التي تسيطر عليها وتمولها بصورة رئيسة وحدات حكومية.

ولا يشمل هذا القطاع الشركات العامة حتى وأن كان رأسمال هذه الشركات مملوكاً كله لوحدات حكومية. ولا يشمل أيضاً أشباه الشركات التي تملكها وتسيطر عليها وحدات حكومية.

القطاعات الفرعية للقطاع الحكومي العام:

حكومات مركزية	يتألف القطاع الفرعي المسمى الحكومة المركزية من الوحدة أو الوحدات المؤسسية التي تتكون منها الحكومة المركزية بالإضافة إلى المؤسسات غير الهادفة للربح التي تسيطر عليها الحكومة المركزية بصورة رئيسة. تمتد السلطة السياسية للحكومة المركزية على كامل إقليم البلد، ولذلك تملك الحكومة المركزية سلطة فرض الضرائب على جميع الوحدات المقيمة وغير المقيمة المشتغلة بالأنشطة الاقتصادية داخل البلد
حكومة ولاية	يتألف القطاع الفرعي المسمى حكومة الولاية من حكومات الولايات (عند وجودها)، التي هي وحدات مؤسسية مستقلة بالإضافة إلى المؤسسات غير الهادفة للربح التي تسيطر عليها حكومات الولايات، وتمولها بصورة رئيسة. إن حكومات الولايات هي وحدات مؤسسية تمارس بعض وظائف الحكومة على مستوى أدنى من الحكومة المركزية وأعلى من الوحدات المؤسسية الحكومية التي توجد على المستوى المحلي
حكومة محلية	يتألف القطاع الفرعي المسمى الحكومة المحلية من الحكومات المحلية، التي هي وحدات مؤسسية مستقلة، بالإضافة إلى المؤسسات غير الهادفة للربح التي تسيطر عليها وتمولها بصورة رئيسة الحكومة المحلية. ووحدات الحكومة المحلية من حيث المبدأ هي وحدات مؤسسية تمتد سلطتها المالية والتشريعية والتنفيذية على اصغر المناطق الجغرافية الميزة لأغراض إدارية وسياسية.
صناديق الضمان الاجتماعي	تشكل صناديق الضمان الاجتماعي أنواعا خاصة من الوحدات المؤسسية التي يمكن أن توجد على أي مستوى من مستويات الحكومة (مركزية أو محلية)، وتتميز صناديق الضمان الاجتماعي بأنها تنظم بصورة مستقلة عن الأنشطة الأخرى للوحدات الحكومية، وتحتفظ بأصولها وخصومها مستقلة عن أصول وخصوم الوحدات الحكومية

NUMO PLATFORM

الفصل الثالث (النظام المحاسبي) (مهم)

خصائص النشاط الحكومي و أثره على النظام المحاسبي

1- الوحدات الحكومية لا تهدف إلى تحقيق الربح	إن النشاط الحكومي يتميز بتقديم الخدمات العامة بشكل مستمر لإشباع الحاجات العامة للمواطنين وليس لتحقيق الربح، حيث تخصص الموارد عادة لمشروعات الخدمات العامة من أجل تقديم سلع وخدمات ضرورية للمواطنين ويلزم حصول الأفراد عليها بدون النظر إلى المقدرة على الدفع ولا يعني غياب الربح في مشروعات الخدمات التي تؤديها الوحدات الحكومية أنها تعمل بخسارة ولكن يغيب فقط مقياس الربح الناشئ عن المقارنة بين الإيرادات والنفقات وتظل هناك حاجة لحساب العائد الاجتماعي لهذه الخدمات العامة.
2- تختلف وتتعدد مصادر تمويل الإيرادات والنفقات العامة	إن الحكومة هي صاحبة القرار في تحصيل الإيرادات وطرق إنفاقها باعتبارها سلطة سيادية حيث تحصل على الإيرادات العامة على شكل ضرائب ورسوم وعوائد على اختلاف أنواعها، وتقوم بتوزيعها على الأنشطة والخدمات التي تؤديها الوحدات الحكومية المختلفة بموجب اعتمادات ترصد سنوياً وعلى ضوء هذا يتبين لنا عنصرين أساسيين هما: أ. لا يوجد للوحدة الإدارية الحكومية رأس مال كما هو في المنشآت التجارية وإنما يتم تمويلها عن طريق الاعتمادات التي ترصد لها في الموازنة العامة للدولة. ب. لا يوجد علاقة ارتباط بين الايرادات والمصروفات وهو ما يؤكد وجود مبدأ عمومية الإيرادات والمصروفات.

3- غياب حافز المنافسة في مجال النشاط الحكومي	تقدم الوحدات الإدارية الحكومية خدمات وسلع ضرورية للأفراد عادة ليست محل تبادل في الأسواق نظراً لأنها تقدم مجاناً وأحياناً بمقابل رمزي ليس له علاقة بالتكلفة، كما قد تحظر الحكومة على الأفراد أو القطاع الخاص القيام بتقديم بعض السلع والخدمات لأغراض اجتماعية أو سياسية، ولذلك لا توجد عادة سوق للمنافسة في مجال تقديم السلع والخدمات العامة التي تؤديها الوحدات الإدارية الحكومية في ظل غياب المنافسة في مجال الخدمات والسلع التي تؤديها الوحدات الإدارية الحكومية ضرورة أن يتضمن النظام المحاسبي الحكومي وسائل بديلة تؤدي إلى الاقتصاد في ترشيد استخدام الموارد وتحقيق مستوى أفضل للخدمة
4- تخضع الوحدات الإدارية الحكومية لقيود قانونية	يتم تمويل الأنشطة والخدمات التي تقدمها الوحدات الإدارية الحكومية عن طريق تخصيص اعتمادات مالية لهذه الوحدات في ضوء احتياجاتها وبإشراف الجهاز الإداري والمالي للدولة والمتمثل في وزارة المالية وأجهزتها المختلفة، ويراقب المجلس النيابي (مجلس النواب) سلامة تخصيص الموارد لأنشطة تلك الوحدات الحكومية، ومن ثم يخضع استخدام هذه الموارد من قبل الوحدات الحكومية لمجموعة من القواعد القانونية واللوائح المالية التنفيذية والتي تنظم عملية الإنفاق لمخصصات تلك الوحدات. ويترتب على ذلك أن إنشاء النظام المحاسبي في القطاع الحكومي يخضع لقوانين وإجراءات وقواعد تتبع في إثبات العمليات المالية وأسماء الحسابات وتبويبها وتوحيد المستندات اللازمة لإثبات جدية وصحة العمليات المالية والدفاتر المحاسبية والتقارير والقوائم المالية والحسابات الختامية وكل ما يتعلق بالنظام المحاسبي وبما يساعد على تحقيق رقابة فعّالة على عمليات التحصيل والإنفاق.

5- ملكية الوحدات الإدارية الحكومية ملكية عامة	إن الوحدات الحكومية لا تحصل على رأسمال ثابت تستخدمه في ممارسة أنشطتها المختلفة بل تحصل على الأموال من خلال تحصيل الإيرادات المستحقة للدولة في صورة فرض ضرائب أو رسوم أو عوائد وبالتالي فإن تلك الوحدات تنفذ أعمالها من خلال أموال الشعب المحصلة وهي كذلك تعد مملوكة ملكية عامة لجميع أفراد الشعب، وتجدر الإشارة إلى أن الوحدات الإدارية الحكومية لا تعد ميزانية تتضمن أصولها ومصادر تمويلها لعدم الحاجة إليها، أما فيما يتعلق بضمان سلامة هذه الأصول الحكومية فيتم إتباع نظام (العهده) وكذلك الحسابات النظامية

خصائص (سمات) النظام المحاسبي الحكومي :
أ. يتم العمل في الوحدات الإدارية الحكومية وفقاً للموازنة العامة. والتي تعد قبل بداية السنة المالية تتضمن تقديرات للإيرادات والنفقات للعام المالي المقبل، وهو ما يتطلب ضرورة الربط بين النظام المحاسبي الحكومي والموازنة العامة بصورة تحقق التكامل بينهما لإظهار مدى التزام تلك الوحدات بما ورد بالموازنة العامة كخطة مالية تعكس أنشطة الحكومة وسياساتها.
ب. يتم تصميم النظام المحاسبي الحكومي بشكل ينسجم مع المتطلبات الدستورية والقانونية والتعليمات المالية وهو ما يبين مدى التزام الوحدات الحكومية بالقواعد التشريعية والمالية المطبقة.
ج. تعد التقارير والقوائم المالية في الوحدات الإدارية الحكومية في شكل نماذج موحدة وفقاً لقواعد وإجراءات ثابتة تحددها القوانين واللوائح المالية وتهدف هذه التقارير إلى إظهار الموقف المالي على مستوى الوحدة الحكومية وكذلك على مستوى الجهاز الحكومي.
د. تأخذ المستندات في جميع الوحدات الحكومية شكلاً نمطياً ويحكم استيفاءها دورات مستندية تحقق هدفين الأول أن هذه المستندات تمثل دليلاً موضوعياً على صحة العمليات المالية، والثاني فهي تحقق رقابة على صحة ودقة هذه العمليات من خلال مراحل استيفاءها.
هـ. تستخدم الوحدات الإدارية الحكومية مجموعة موحدة من الدفاتر والسجلات المحاسبية تقوم بطباعتها وزارة المالية، كما يحكمها مجموعة موحدة من المعايير المحاسبية، وأهم ما يميز هذه الدفاتر والسجلات في الوحدات الحكومية دورها في إحكام الرقابة على العمليات المالية.

المجالات التي يتدخل فيها النظام التشريعي المالي للدولة
1. توحيد المصطلحات المالية والمحاسبية إن ضمان الدقة في العمل المالي والمحاسبي للوحدات الإدارية الحكومية يتطلب من الحكومة أن توزع أعمالها على وزارات وهيئات ودو ائر مختلفة، يتعين على كلاً منها القيام بعمل معين، وعلى اعتبار أن هذه الوزارات أو الهيئات والدو ائر جزء من كيان الحكومة.
2. تحديد نماذج المستندات والدفاتر والسجلات المحاسبية إن تحديد هذه النماذج الخاصة بالمستندات والدفاتر والسجلات المحاسبية يساعد على تحقيق الرقابة الفعالة على كافة العمليات المالية والمحاسبية المتعلقة بإيرادات ونفقات الدولة، كما أنها تمثل الدليل الموضوعي لصحة هذه العمليات المالية والمحاسبة المتعلقة بإيرادات ونفقات الدولة، كما أنها تمثل الدليل الموضوعي لصحة هذه العمليات من خلال الدورة المستندية التي تمر بها. ويتم هذا التوحيد من قبل وزارة المالية باعتبارها السلطة المالية المركزية.
3. أنواع الحسابات النظام المالي للدولة يلزم محاسبي الوحدات الإدارية الحكومية بالتقيد بالتعليمات المالية الصادرة والمحددة لأنواع الحسابات، وهذه الوسيلة تعتبر السبيل الوحيد لضمان إمكانية توحيد الحسابات التي ترد من الوحدات الحكومية في خلاصة موحدة تبين نتائج المعاملات المالية التي أجرتها تلك الوحدات الإدارية الحكومية

وظائف النظام المحاسبي الحكومي
النظام المحاسبي الحكومي يعتبر أحد الركائز الهامة التي تعتمد عليه الإدارة المالية العامة في تنفيذ الأنشطة والعمليات الحكومية وذلك عن طريق استخدام الأموال العامة بكفاءة وفعالية، حيث يقوم هذا النظام بتوفير المعلومات الأساسية اللازمة لعمليات التحليل والتقييم والتخطيط والرقابة وذلك لاتخاذ القرارات الرشيدة، وتتمثل أهم وظائف النظام المحاسبي الحكومي في الآتي:
1. يقوم هذا النظام بمتابعة المتحصلات النقدية المستحقة للحكومة سواء من الأفراد أو المؤسسات والعمل على تحصيلها في أوقاتها والقيام بتسجيلها.
2. التسجيل التاريخي للنشاط الحكومي بصورة رقمية، متمثلاً بقيد تفاصيل المعاملات المالية التي تقوم بها الدو ائر الحكومية.
3. فرض الرقابة على الأموال العامة لمنع وقوع ضياع أو اختلاس أو سوء استخدام لها، وكشف الأخطاء أو التلاعب الذي يمكن أن يحدث لها.
4. توفير البيانات اللازمة المتعلقة بتنفيذ الموازنة، وبيان المركز المالي للدولة وإظهار الفائض أو العجز.
5. توفير البيانات والمعلومات اللازمة التي تسهل عمليات التحليل الاقتصادي ودراسة الآثار الاقتصادية المترتبة على الإيرادات العامة، واستخدامها.
6. توفير التقارير اللازمة عن تنفيذ البرامج والخدمات التي تؤديها الأجهزة الحكومية بحيث تسهل عمليات تقييمها.
7. "توفير البيانات والمعلومات لمختلف الجهات لاستخدامها كمؤشرات في اتخاذ القرارات أو رسم السياسات أو إخضاعها لعمليات الدراسة والتحليل".

الفصل الرابع

الخصائص المميزة للمحاسبة الحكومية (تتضح اكثر عند مقارنتها مع القطاع الخاص)

الخاصية	الوحدات الحكومية	الوحدات الاقتصادية
1. مفهوم الوحدة المحاسبية	هي مجموعة من الأموال المخصصة	هي نشاط اقتصادي جماعي
2. التفرقة بين النفقات الرأسمالية والإيرادية	لا	نعم
3. حساب الاستهلاك	لا	نعم
4. تكوين المخصصات	لا	نعم
5. تكوين الاحتياطات	لا	نعم
6. التسوية الجردية	لا	نعم
7. الأساس المحاسبي	النقدي	الاستحقاق
8. التقاريروالقوائم المالية	1. الحساب الختامي للدولة 2. قائمة المركز المالي	1. حساب التشغيل 2. حساب المتاجرة 3. حساب الأرباح والخسائر 4. قائمة المركز المالي

المنهج المحاسبي

1- مرحلة التجميع
2- مرحلة التبويب
3- مرحلة التلخيص وعرض النتائج

منصة نمو
NUMO PLATFORM

أسس القياس في المحاسبة الحكومية مع الشرح	
الأساس النقدي	يقوم هذا الأساس على اعتبار أن إثبات النفقات في السجلات المحاسبية عند دفعها فعلاً و إثبات ما يحصل من إيرادات وقبضت فعلاً، وبعبارة أخرى تعد و اقعة الدفع (الصرف)، أو التحصيل النقدي أساس القياس والتسجيل المحاسبي للإيرادات والنفقات، وذلك بصرف النظر سواء كانت هذه الإيرادات والنفقات تخص فترات مالية سابقة لهذه الفترة أو لاحقة لها. **مميزات الأساس النقدي** 1. سهولة التطبيق 2. الابتعاد عن عنصر التقدير الشخصي، ومن ثم موضوعيته في قياس النتائج. 3. السرعة في إعداد الحسابات الختامي والقو ائم الأخرى وذلك لعدم الحاجة إلى إجراء تسويات جردية. 4. يوفر هذا الأساس الرقابة الفعالة على حركة السيولة النقدية، وهو ما يساعد في عملية التخطيط المالي.
أساس الاستحقاق	يقضي أساس الاستحقاق بتحميل الحساب الختامي بما يخص الفترة المحاسبية من نفقات أو إيرادات بصرف النظر عن و اقعة دفع النفقات أو تحصيل الإيرادات **مميزات أساس الاستحقاق** 1. يعطي إمكانية قياس عادل لإيرادات ومصروفات الفترات المالية المختلفة 2. يوفر هذا الأساس بيانات كافية وموضوعية لإعداد قائمة المركز المالي بصورة تمكن من الحكم بعدالة على سلامة المركز المالي للوحدة الحكومية. 3. يؤدي إلى القياس العادل لتكلفة الإنتاج، فضلاً على أنه يسهل عملية فرض الرقابة على عناصر التكاليف المختلفة وبالتالي يسهل عملية اتخاذ القرار. 4. يفصل بين العمليات الإيرادية والرأسمالية وهو ما يسهل عملية إعداد التقديرات عن المدة المالية المقبلة. **عيوب أساس الاستحقاق** 1. اعتماد هذا الأساس على عنصر التقدير الشخصي كما في حالة جرد المخازن وتقويمها وجرد الديون المستحقة وبذلك يكون عرضه للتضليل. 2. أن هذا الأساس يحتاج إلى مجموعة كبيرة من الموظفين يتمتعون بكفاءة وخبرة عالية في النواحي المحاسبية، ومن ثم فهو أعلى كلفة من الأساس النقدي. 3. تأخير إعداد الحساب الختامي للدولة لفترة زمنية بعد انتهاء السنة المالية حتى يتسنى تسوية نتائج عمليات القبض والصرف المرخص بهما بموجب قانون ربط الموازنة. 4. يؤدي هذا الأساس إلى تشويه المركز النقدي وإحداث خلل في الرقابة على السيولة النقدية بسبب اشتمال الحسابات على بيانات محاسبية عن المستقبل وقد لا يتم حدوث إنفاقها أو تحصيلها.

اساس الاستحقاق المعدل او الاساس النقدي المعدل (خليط)	إن استخدام أساس الاستحقاق في احتساب الإيرادات العامة غيرعملي حيث تستند هذه الإيرادات إلى التقدير الذاتي مثل الضريبة العامة على الدخل وضريبة المبيعات وغيرها ولذلك فإن تحديد مجموع الضرائب يتم بشكل أفضل وفقاً لما يتم قبضه فعلياً. وعلى هذا يقوم الأساس النقدي المعدل على أتباع الأساس النقدي في قياس وتسجيل المعاملات المالية الخاصة بالإيرادات و أتباع أساس الاستحقاق مع النفقات.

نهاية ملخص المدترم
منصة نمو
NUMO PLATFORM